حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة:

المصـــــالحـــــة الـوطنيـــــــة

المفهوم والضرورة

تناولت جلسة "الأربعاء السوري" التي أقيمت بتاريخ 2019/9/4 مصطلحاً إشكالياً غير واضح رغم كثرة الحديث عنه في الفترات الماضية، خاصة أثناء الاتفاقات مع المجموعات المسلحة خلال المصالحات الوطنية، إلا أن مفهوم "المصالحة الوطنية" تشظى كثيراً وتم فهمه بطرق مختلفة، بين من لا يرى له أثر أو أهمية على الأرض، وبين من يراه أمراً هاماً ويجب أن يُعطى أولوية للعمل عليه كحاجة وطنية مُلحة، كما أن هناك الكثير من الأفكار حوله إلى جانب وجود ثغرات في التطبيق، وهناك من ينفيه بالمطلق لاعتبارات أنه زاد الوضع سوءاً، لذلك نحتاج اليوم أن نناقش بعمق هذا المفهوم وانعكاساته في المجتمع.

عملت حركة البناء الوطني لسنوات طويلة على مفهوم المصالحة، واستعرضت الكثير من التجارب بسلبياتها وإيجابياتها، ولكن الهدف من هذه الجلسة هو الحديث بعمق أكثر حول هذا المفهوم، وكيف يجب أن يطبق على المستوى الوطني، وما هي انعكاساته على المجتمع، فالمصالحة ليست باتجاه واحد، وليست طرفين اجتمعوا و"باسوا شوارب بعض"، فهناك غبن كبير لحق قسم كبير من المجتمع، فالمظلوم يرى أن البلد كلها ضده وأنه مقصي من قبل حكومته، نحاول اليوم تفكيك هذا المفهوم وأن نقرأ المصالحة وفقاً للتجارب المحلية، وأن نبني عليها.

بدأ النصف الأول من الجلسة باستعراض بحث أنجزته الآنسة "حنين أحمد" كرسالة لنيل درجة الدبلوم في الدراسات الدولية والدبلوماسية في الأكاديمية السورية الدولية، حمل البحث عنوان "المصالحة الوطنية في سوريا". وهو مقاربة مختلفة لمفهوم المصالحة الوطنية، حيث جرت العادة أن يرتبط هذا المفهوم بمناطق المصالحات، والمسلحين..، بينما حاولت الآنسة أحمد النظر للمصالحة من زاوية أخرى، فهناك ملفات يجب أن تتعامل معها الدولة السورية بطريقة مختلفة عن تعاملها بصورة إسعافية خلال الحرب، وهذه الملفات موجودة من قبل عام 2011، وهي التي أسست للشعور بعدم الانتماء أو الثقة بالدولة السورية كسلطة وأسلوب إدارة، وكانت نواة للأزمة التي حدثت.

هنا اختلف النظر لمفهوم المصالحة الوطنية، وبدأنا نرى غياب ما يمكن تسميته بالعدالة الوطنية، وهي العدالة بتوزيع المصالح والثروات والتنمية. وتناولت هذه الدراسة موقع سوريا الاستراتيجي، المشاكل الاقليمية التي كانت تتعرض لها، إلى جانب وجود مشاكل داخلية أسست للأزمة التي انفجرت عام 2011، منها: البطالة، الفقر، السكن العشوائي، قلة فرص التعليم، وتمركز التنمية (الاقتصادية والمجتمعية) في العاصمة والمدن الرئيسة، مقابل حدوث فجوات تنموية كبيرة في المدن الشرقية والجنوبية.

حاولت الدولة العمل على معالجة هذه الملفات عبر اطلاق البرنامج الوطني التنموي لسوريا ما بعد الأزمة، والذي يتضمن العمل على وضع خطط لسوريا ما بعد الحرب تضبط عمل كل الوزارات، وتعمل على تفادي آثار الحرب وترميمها، إلا أن هذا البرنامج بدوره يعاني من بعض الثغرات منها: أنه وضع بطريقة مركزية تخلو من أي تشاركية، الأمر الذي يكرر فجوة العمل الحكومي الذي كان قبل عام 2011، بالتالي نحن نسير على نفس النهج السابق وقد نقع مستقبلاً بذات المطبات، كما أن البرنامج يغفل الفجوة العميقة بين المواطنين والأداء الحكومي، كما يبدو أنه وُضع في بيئة صحية مثالية لا تعاني من أي مشاكل، رغم كل ما تمر به البلاد من ظروف سيئة، بالتالي هو بعيد عن واقع الأزمة والصعوبات.

أما مداخل الحل التي تضمنها البحث تمحورت حول أمرين:

- الأول يحقق العدالة الوطنية بالانتقال من نظام إدارة مركزي إلى نظام إدارة غير مركزي، يحقق تشاركية حقيقية في التخطيط وصنع القرار، وتكافؤ في الفرص.
- الثاني يحقق المصالحة الوطنية عبر إطلاق برنامج وطني للمصالحة والعدالة وهو تشاركي عبر هيئة المصالحة الوطنية، وتكون الهيئة هي النواة لطرح البرامج وتنفيذها من جهة مع الهيئات الحكومية ومن جهة أخرى مع المواطنين، حتى يصل الجميع إلى تطبيق مفهوم المصالحة الوطنية.

تلا ذلك فتح باب النقاش حول الواقع الحالي في سوريا بين الحرب وملفات ما قبل الحرب، وما هو مفهوم المصالحة الوطنية، وما هي الحلول والممكنات ومداخل العمل لبناء المشروع الوطني، وعليه توافق معظم الحضور على النقاط التالية:

- أنفقت الدولة استثمارات وأموال كبيرة على تنمية القطاع الزراعي وخاصة في المنطقة الشرقية، ومن ناحية الاستصلاح الزراعي، وبناء السدود وغيرها، ولكنها لم تستكمل لتغطي بقية الجوانب الحياتية من صحة وتعليم وخدمات، فاقتصرت على التنمية الزراعية ولم تستكمل لتصبح تنمية ريفية حقيقية، الأمر الذي أدى إلى تراجع القوى العاملة وهجرتها من الريف إلى المدن الرئيسة.
- المصالحات منذ عام 2014 تهدف إلى تحقيق التهدئة العسكرية ووقف إطلاق النار، ولكن الأهم بعد ذلك هو المصالحة المجتمعية بين الناس، هذه المصالحة تحتاج إلى إعادة التآلف بين الناس وإلى برامج نفسية مجتمعية تساعد الناس على ردم السلبيات التي ترسخت فيهم.
- غياب العدالة بين الناس في تسيير مصالحها ووجود تمايز بينهم في ذلك حتى لو كانوا من أبناء منطقة واحدة؛ أدى إلى جعل الناس تنتقم من بعضها خلال الأزمة، فيجب أن يكون هناك إدارة متساوية لمصالح الناس ووجود قوانين سارية على الجميع دون السماح للبعض دوناً عن الآخرين بتسيير أمورهم من فوق الأساطيح.
- التنمية مغيبة عن المنطقة الشرقية منذ الثمانينات، وحتى لو كانت ذات طبيعة عشائرية فهي تختلف مع بعضها وتتصالح بين بعضها بجهود أهلية ذاتية ولو كان بين أبنائها دماء، ورغم كثرة الموارد في هذه المنطقة إلا أن التنمية فيها ضعيفة، وغير متكاملة حتى تصل إلى مرحلة تحقيق الاستثمار

الجيد، ولا يوجد توعية مجتمعية، أما بعد الأزمة فلا يمكن لابن المنطقة الشرقية أن يصالح بسبب الطبيعة العشائرية التي تعتمد الثأر، ولكن في هذه الأحداث الثأر ممن؟ علينا أن نعي أن الاحتقان موجود، وعلى الدولة أن تفعل شيئاً لتعويضهم ربما مادياً ووضع عقوبات واضحة للمعتدين.

- من أحد أسباب الأزمة ضعف ولاء العشائر للدولة، فحين تأخذ الدولة وظائفها الحقيقية ستحكم هي وليس العشائر، في سلطنة عمان مثلاً طبيعة عشائرية، وخلال عدة عقود من الزمن استطاعت الدولة صناعة أجيال جديدة لديها انتماءات للدولة أكثر من العشيرة، وذلك بحضور الدولة القوي والناعم غير المخيف للناس، فيمكن تجاوز ذلك بالعلم الذي يحقق التوعية الحقيقية، وللأسف في سوريا الدولة وبعد 50 سنة مازالت تسمي المناطق الشرقية بالمناطق النامية.
- سوء توزيع التنمية هو مشكلة قديمة منذ عهد الجمهورية الأولى (أي ما بعد الاستقلال) وليست مشكلة حديثة، ولذلك كان اعتماد الناس على الدولة بصورتها المركزية، ثم نشأت هويات بديلة عن هوية الدولة، قائمة على أسس عشائرية كما في المناطق الشرقية والجنوبية، وهويات أخرى نشأت على أسس اقتصادية أو برجوازية، تلعب وفق مصالحها وإمكانياتها، فنشأ قادة مجتمعيين وفقاً لوجودهم القبلي أو الطائفي. وخلال الأزمة اعتمدت الدولة على هذه الهويات البديلة في عملية المصالحات ووقف إطلاق النار، ونجحت في تأمين الاستقرار في تلك المناطق، إلا أنها لم تنتقل إلى الخطوة التالية وهي البدء بعمليات التنمية في هذه المناطق، وتعزيز سلطة القانون وتشكيل عقد اجتماعي جديد، بالتالي تم تكريس دور الهويات البديلة.
- خلال الأزمات والكوارث لا بأس من تطبيق أي حلول متاحة لوقف إطلاق النار وإراقة الدماء، ومن ثم يتم الانتقال بعدها إلى معالجة المشكلة بهدوء، لكن الدولة اليوم اتبعت أسلوب مؤقت لمعالجة أزمة الوجود المسلح في بعض المناطق، ولكنها توقفت عند هذا الحل حتى بعد مضي سنوات على ذلك، كمن أعطى مريضاً يوشك على الموت حبة بانادول ريثما يصل إلى المشفى، إلى أن المريض استمر على هذا العلاج رغم عدم نجاعته.
- يجب أن نسأل أنفسنا هل المصالحة مفهوم أم عملية؟ وهل المصالحة مفهوم تنموي أم عملية سياسية؟ فالعلاجات المؤقتة التي تتبعها الدولة في مناطق المصالحات لا يبدو أنها ستتحول إلى عملية تنموية، ولن تحقق بشكلها الحالي شرعية الدولة، بالعكس فإنها ترسخ شرعية الهويات البديلة القائمة في تلك المناطق، ولا يبدو أن العلم وحده سيؤدي إلى تغيير هذه الشرعيات، إنما يجب أن تتغير طبيعة المصالح القائمة وعلاقات الإنتاج حتى تزول الشرعيات العشائرية شيئا فشيئا. كما حدث في أوربا فبعد أن تغيرت علاقات الإنتاج زالت العشائرية، فبالتالي يمكن القول بأن المصالحة عملية مستمرة وليست مفهوم.
- لابد من التأكيد في موضوع العشائر أيضاً أن وجود العشائر في بعض المناطق السورية واستمرارها ليس بالمشكلة الخطيرة في نهاية الأمر، فقد كانوا خلال فترة الثورة السورية الكبرى جزء من الحالة الوطنية، وخلال الأحداث الجارية كانوا أيضاً جزء من الحالة الوطنية، فالعشائر

مجتمعات محلية لها خصوصيتها ويجب العمل على تنميتها، وأن تكون جزء من الحالة السورية العامة.

- الوضع العام في سوريا خلال الأزمة، وبكل أسف، يؤكد بأن الاستثناء هو السائد، والقانوني هو الاستثناء، يمكن لأي شخص أن يأخذ الباطل بألف طريقة، وهذا ما هيأ المناخ لكل ما نحن فيه الآن، فإذا لم يحدث إشباع حضاري تام، وبناء شبكة علاقات جديدة مختلفة عن الانتماء إلى العشائرية والطائفية، لن يحدث أي نهوض أو تنمية حقيقية، ولن يغير أحد شكل العلاقات القائمة إذا لم تأتِ علاقات أفضل منها.
- المشاكل التي تعاني منها المنطقة الشرقية موجودة بشكل أو بآخر في أغلب المناطق السورية، وبأفضل مناطق دمشق، ففي معظم الأحياء يمكن أن تجد عدة جوامع في حين لن تجد أي مركز ثقافي أو علمي فيها، الحاجة اليوم للعلم والوعي ملحة جداً، ويجب أن يكون هناك قانون قوي يسود فوق الجميع، وقوانين اقتصادية تحمي مصالح الناس وأموالهم حتى نشجعهم على الاستثمار، إلا أن ما نشهده هو مزيد من الجهل والأمراض المجتمعية، ونقص الوعي حتى عند الفئات التي تبدو بالظاهر أنها متعلمة.
- تم استعراض تجربة المصالحات في منطقة التل بدمشق، والتي تبدو تجربة ناجحة ظاهري وفيها نوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن هذا الاستقرار حدث بجهود أهلية أكثر منها حكومية، فحتى اليوم لا يشعر أهالي التل بالحضور القوي للدولة ولا يؤمنون بأنها تعمل لمصلحتهم، ولا يوجد ثقة كاملة بقدرة أجهزتها على معالجة قضاياهم، إنما يثق الناس بمجموعة أشخاص وقادة يعملون كصلة وصل بينهم وبين الدولة.
- هل المصالحة عملية مستمرة؟ لا يتفق الجميع على ذلك، فالمصالحة مصطلح تلجأ له الدول التي خاضت مشاكل محلية لمحاولة التوفيق بينها، وسوريا تعرضت لحرب أهلية حقيقية رغم كل التدخلات الخارجية، والمصالحة يجب أن تكون مرحلة آنية وليس مستمرة، نحتاج لعدالة انتقالية وتنموية، فكل المشاكل التي تعاني منها مرتبطة بغيابها.
- عملية المصالحات هي البداية فقط، أما الوصول إلى حالة المصالحة هي المفهوم، تبدو تجارب المصالحات في بعض المناطق أنها ناجحة شكلياً، ولكن هناك حيثيات لا يعرفها إلا أبناء هذه المناطق، حيث يصعب على من هم خارج هذه المناطق الدخول إليها نتيجة خوف وتوجس من عدم قبولهم بينهم. وحتى بالنسبة لأهل هذه المناطق فرغم أن المصالحات ساعدت على عودة سكان هذه المناطق إليها لكن التسويات المتفق عليها لم تُطبّق فعلا، بالتالي لا يستطيع شباب هذه المناطق المشاركة بأي عمل ولم تزل أسماؤهم موضوعة على نقاط التفتيش، بالتالي هم ممنوعون من أي تحرك، الأمر الذي يؤدي مرة أخرى إلى فقدان الثقة بالدولة، فهناك حالة اجتماعية خاطئة تستمر، وحالات صحيحة تُمنع.
- تعيش حالة مدينة السويداء مثلاً حالة خاصة خلال الأحداث وقبلها، وهذه المدينة عصية تماما على المصالحة نتيجة طبيعتها الخاصة، والتي تقتضي وجود حضور ناعم وقوي للدولة فيها، على عكس

ما فعلته حين ضربت الأساس العشائري فيها بعد عام 1963، بإلغاء ثلاث إمارات وزعامات تاريخية فيها، ولم توجد بديل لها لا مدني ولا حكومي، فحين تفعل الدولة أمراً كهذا عليها أن توجد بديل قوي قادر على ملء هذا الفراغ وإلا ستأتي قوى غريبة وتملؤه، ولا يمكن أن نعول على مشايخ العقل كثيراً فهم لا يستطيعون وحدهم حمل هذه الأعباء، ولا يوجد قادة مجتمعيين يمكن أن يساهموا بإيجاد الحلول.

- يجب أن نضع تعريف واضح للمصالحة، حيث فهم الناس بأن المصالحة هي مسامحة الدولة للأشخاص الذين خرجوا عن القانون، وبالتالي شعر الناس في تلك المناطق بأنهم طرف والدولة طرف، بينما هم طرف واحد، ولكن المواطنين في سوريا لا يشعرون فعليا بمواطنتهم أو انتمائهم.
- المصالحة اليوم ليست شعور رضا أو استقرار إنما هي إعادة توزيع الثروة والمصالح وكتابة عقد اجتماعي جديد، وإشعار السوريين بأنهم منتمين لهذه الدولة، وهذه المهمة ملقاة على عاتق الدولة وأجهزتها، خاصة بعد أن تم إهدار كرامة الكثير من السوريين بسبب تبعات الحرب، وهؤلاء من حقهم أن يشعروا بوجود دولة تفكر بهم وبمصالحهم وأن يكونوا شركاء في تحقيق هذه المصالحة واستمرارها، حتى تبنى الثقة بينهم من جديد، وإن غياب الشفافية في أي عملية تقوم بها الدولة دون توضيح سيؤدي إلى انهيار الثقة بين المواطن والحكومة.
- العقد الاجتماعي عملية مصالحة مستمرة، ومتى أهتزت هذه المصالح المشتركة فإننا نحتاج إلى عقد اجتماعي جديد، والضامن لعملية الاستقرار القادمة هو الحامل الاقتصادي التنموي، ويجب أن يدرك الجميع بأنه بانهيار هذا الحامل سينهار الجميع، فيجب عدم المساس به.
- لا يفضل البعض استخدام كلمة مصالحة وطنية وإنما تسميتها بإعادة التشبيك الاجتماعي، ويرون بأن إطلاق هكذا شعارات وإعادة تكرارها سيكون له أثر جميل على الأرض وتقبل أكثر من الناس.
- يجب أن نعي جميعا نظرية الفراغ وخطورتها، هذا الفراغ إذا لم تملؤه الدولة ستأتي التنظيمات التكفيرية وغيرها لملئه، ونحن جميعا نتحمل مسؤولية ترك هذا الفراغ، خاصة بعد هجرة الكثير من أبناء سوريا إلى دول الخليج للعمل والعودة بالفكر المتعصب الذي لا يشبه ثقافتنا، وبالمقابل لم تكن الدولة تفكر بشكل استراتيجي صحيح لعمل تنمية حقيقية متوازنة.
- يجب أن نعي إمكانية وجود بدائل للحل السياسي عن طريق الحل المدني، فأحد مشاكلنا في سوريا هي غياب الهيئات السياسية والمدنية، ودون وجود حل سياسي يضمن الحد الأدنى من الحقوق مع ضمان تعددية سياسية وحراك مدني؛ لن نصل إلى سلام حقيقي ومصالحة وطنية، من الأمثلة المعاصرة ما حدث في السودان الذي استطاع خلق حراك مدني عبرت عنه النقابات والجمعيات التي قادت الحراك ووصلوا إلى صيغة ما للاتفاق بينهم، وربما ما يزال الوقت باكراً للحكم على نجاعة هذه الصيغة، ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود بدائل للحل السياسي عبر الحراك المدني.

- علينا أن نعترف جميعا بأننا وقعنا بالمشكلة وعلينا إيجاد حل لها، عبر العدالة والمسامحة، وألا نعول على العشائر وبعض العلائلات في بناء الدولة، إنما يجب تحفيز دور الأهالي ومنظمات المجتمع المدني وحتى الأحزاب لتأخذ دورها الاجتماعي والتنموي الحقيقي.

حركة البناء الوطني